

V نوفمبر/تشرين الثاني OMMQ

تحرك عاجل UA 300/04 إعدام وشيك

العراق: NM أشخاص، الأسماء غير معروفة

أصدرت محاكم عراقية أحكاماً بالإعدام على عشرة أشخاص، بحسب ما ذكر، ويعتقد أن هناك خطراً وشيكاً بأن تُنفذ أحكام الإعدام هذه.

وأسماء الأشخاص العشرة والتهم الموجهة إليهم غير معروفة، ولكنه قيل إن أحكام الإعدام قد صدرت بحقهم بالعلاقة مع "أنشطة إجرامية". وقد أقرت محكمة للاستئناف أحكام الإعدام، وهي الآن أمام الرئيس غازي الياور ورئيس الوزراء الدكتور إياد علاوي، بحسب ما ورد، للتصديق عليها.

وتقول سلطات الدولة إن إعادة فرض عقوبة الإعدام في U أغسطس/آب قد جاء كرد على الأوضاع الأمنية المتردية. ووصفت حالة الطوارئ التي أعلنت داخل العراق في T نوفمبر/تشرين الثاني بطريقة مماثلة، ما يثير المخاوف من أن المحكومين العشرة يواجهون خطر الإعدام الوشيك.

إن منظمة العفو الدولية تعتقد بقوة بأن استئناف عمليات الإعدام، تماماً كما هو الحال بالنسبة لإعادة فرض عقوبة الإعدام، لن يقدم أو يؤخر في استعادة الأمن لشعب العراق. فلم يثبت في يوم من الأيام أن عقوبة الإعدام، وهي عقوبة قاسية ولاإنسانية، قد شكلت عامل ردع عن الجريمة أكثر فاعلية من أي أسلوب آخر.

خلفية

كثيراً ما لجأت الحكومة العراقية السابقة إلى استخدام عقوبة الإعدام. وإثر غزو العراق من قبل الائتلاف الذي تتزعمه الولايات المتحدة في مارس/آذار OMMQ، تم تعليق عقوبة الإعدام من جانب سلطة الائتلاف المؤقتة في يونيو/حزيران OMMQ. وفي يونيو/حزيران OMMQ، تم نقل السلطة إلى حكومة عراقية مؤقتة يتزعمها رئيس الوزراء إياد علاوي، الذي كان يعيش في ما مضى في المنفى.

وفي U أغسطس/آب، أعادت الحكومة المؤقتة فرض عقوبة الإعدام على جرائم معينة من قبيل القتل العمد والاتجار بالمخدرات والاختطاف. ومع أن السلطات بررت إعادة فرض عقوبة الإعدام على أنها تدبيرٌ الغرض منه التعامل مع الحالة الأمنية المتدهورة، إلا أنه ثمة مؤشرات على أن هذا قد تم وسط حالة من التردد، وأن بعض المسؤولين العراقيين عارضوا استخدامها. فعلى سبيل المثال، يقال إن وزير حقوق الإنسان، بختيار أمين، الذي دأب على مناهضة عقوبة الإعدام، قد أعلن أن "هذا هو أصعب يوم في حياتي".

في T نوفمبر/تشرين الثاني، أعلنت حالة الطوارئ لمدة SM يوماً في جميع أنحاء العراق، إلا فيما يخص المناطق الشمالية من العراق التي يسيطر عليها الأكراد. وجاء ذلك كنتيجة لحالة أمنية خطيرة شهدت هجمات بالقنابل وهجمات انتحارية على نطاق واسع أدت إلى قتل العشرات من أفراد قوات الأمن والمدنيين.

إن منظمة العفو الدولية تأسف بشدة لإعادة فرض عقوبة الإعدام في العراق، وقد أثارت بواعث قلقها على نحو متكرر مع السلطات العراقية، بما في ذلك عن طريق تقديم مذكرات إلى وزير حقوق الإنسان ووزير العدل.

التحرك الموصى به: يرجى إرسال مناشدات بحيث تصل بأسرع ما يمكن:

- للإعراب عن بواعث قلقكم حيال ما ذكر من إصدار أحكام بالإعدام على NM أشخاص، والحث على تخفيف هذه الأحكام؛
- لطلب إعلان الأسماء الكاملة للأشخاص العشرة والتهم الموجهة ضدهم على الملأ؛
- للإقرار بخطورة الوضع الأمني، ولكن مع الإشارة إلى أنه لم يثبت في يوم من الأيام أن عقوبة الإعدام قد شكلت رادعاً فعالاً لمكافحة الجريمة، والدعوة إلى إلغاء عقوبة الإعدام في القانون والممارسة.

ترسل المناشدات إلى:

أرقام فاكسات السلطات العراقية وعناوينها بالبريد الإلكتروني غير متوفرة.

يرجى إرسال المناشدات من خلال السفارة العراقية أو الممثل الدبلوماسي للعراق في بلدكم، لتطلبوا منهم تحويل مناشداتكم إلى:

- غازي الياور، رئيس الجمهورية العراقية

• الدكتور إياد علاوي، رئيس حكومة الجمهورية العراقية

• واطلبوا من السفارة أن تبعت بنسخ إلى:

• بختيار أمين، وزير حقوق الإنسان.

يرجى إرسال المناشدات فوراً. واتصلوا بالأمانة الدولية، أو بمكتب فرعكم، إذا ما كنتم تعتزمون إرسال الم □ MS؟ اشادات بعد ON
ديسمبر/كانون الثاني OMMQ .